

التنافس في الاستراتيجيات الأمنية للقوى الدولية تجاه التهديدات الأمنية

في منطقة الساحل الإفريقي

The Competition in International Powers' Security Strategies Towards Security Threats in the Sahel Region

سامية حجاج*، مخبر استراتيجيات التنمية في المناطق الحدودية بالجنوب الكبير، كلية الحقوق والعلوم

السياسية، جامعة تامنغست

Hadjadj.Samia@univ-tam.dz

سعيد قاسمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تامنغست

kassaid@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2025/09/24 تاريخ قبول المقال: 2025/10/29 تاريخ نشر المقال: 2025/11/29

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل مظاهر التنافس في الاستراتيجيات الأمنية التي تتبناها القوى الدولية الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي، مع التركيز على أساليب تعزيز النفوذ التي تعتمدها فرنسا، الولايات المتحدة، روسيا والصين. كما يتناول التهديدات الأمنية المتزايدة في المنطقة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والتي تستخدم كمبرر لهذا التدخل، سواء عبر التعاون الأمني أو نشر القواعد العسكرية أو دعم الأنظمة المحلية. وبناء على ذلك، يتضح أن هذا التنافس لا يسهم في استقرار المنطقة، بل يفاقم من هشاشتها الأمنية والسياسية. كما أظهرت الدراسة أن بعض الأنظمة المحلية باتت توظف وتستغل هذا التنافس لصالحها، مما يُضعف فرص بناء استراتيجية جماعية فعّالة لمعالجة أزمات المنطقة. ومن ثم، يخلص المقال إلى أن تعدد الأطراف الفاعلة وتضارب مصالحها يعمّقان أزمات الساحل بدلاً من معالجتها.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي؛ التهديدات الأمنية؛ التنافس الدولي؛ الاستراتيجيات الأمنية؛ الأمن.

Abstract:

This article aims to analyse the manifestations of competition in the security strategies adopted by the major international powers in the African Sahel region, with a focus on the methods of enhancing influence adopted by France, the United States, Russia and China. It also addresses the increasing security threats in the region, such as terrorism and organised crime, which are used as a justification for this intervention, whether through security cooperation, the spread of military bases or the support of local regulations. Accordingly, it is clear that this competition does not contribute to the stability of the region but rather exacerbates its security and political fragility. The study also showed that some local systems are employing and exploiting this competition in their favour, which weakens the opportunities to build an effective collective strategy to address the crises of the region. Hence, the article concludes that the multiplicity of active parties and conflicts of their interests deepen the cost crises instead of addressing them.

Key words: sahel region; security threads; international rivalry; security stratégies; security.

المقدمة:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أبرز المجالات الجيوسياسية التي تأثرت بالتحويلات التي شهدتها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ازدادت حدة التهديدات التي تعرفها هذه المنطقة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ساهمت في إعادة رسم خريطة التهديدات الأمنية على المستوى العالمي، بما في ذلك منطقة الساحل الإفريقي.

فإلى جانب التهديدات التقليدية المرتبطة بأزمات فشل الدولة، وتفاقم الأوضاع السياسية والإنسانية، برزت تهديدات جديدة على غرار تنامي الإرهاب، واتساع نشاط الجماعات المسلحة، وتصاعد الجريمة المنظمة بل واندماج هذه الظواهر معاً ضمن مشهد أمني معقد، جعل من الساحل الإفريقي إحدى أكثر المناطق هشاشة على المستوى الأمني.

وقد مثل هذا السياق بيئة ملائمة لتمدد القوى الدولية، التي سارعت إلى تعزيز وجودها تحت مبررات متعددة، تتراوح بين حفظ الأمن والسلم، وحماية المدنيين، وصولاً إلى بسط النفوذ والدفاع عن مصالحها الجيوسياسية. وهو ما تجسّد في تبني استراتيجيات أمنية متباينة تعبّر عن تقاطع واضح بين منطق التعاون ومنطق التنافس.

وفي ضوء هذه المعطيات، تتناول هذه الورقة البحثية تحليل مظاهر التنافس الأمني في الاستراتيجيات الدولية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي مظاهر التنافس بين الاستراتيجيات الأمنية الدولية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي؟

تقترض الدراسة أن التنافس بين الاستراتيجيات الأمنية الدولية في الساحل الإفريقي لا يكمن فقط في التباين في التصورات الأمنية، بل يعكس في جوهره تنافساً على النفوذ والمصالح الجيوسياسية. وتسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة التوجهات الأمنية التي تعتمدها القوى الدولية الفاعلة، وتحليل أبعاد التنافس الذي يميز حضورها في المنطقة، مع محاولة فهم الدوافع الكامنة وراء هذا التنافس وتداعياته الأمنية. ولتحقيق ذلك، تعتمد الدراسة على المنهجين الوصفي والمقارن لفهم السياسات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي، ومقارنة مواقف الفاعلين الدوليين في مواجهة التهديدات الأمنية. ولإجابة على الإشكالية، تتفرع محاور الدراسة على النحو الآتي:

1. منطقة الساحل الإفريقي: الأهمية الاستراتيجية والتحديات الأمنية.
2. الاستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي.
3. مظاهر التنافس الأمني بين الاستراتيجيات الدولية في المنطقة.

1- منطقة الساحل الإفريقي : الأهمية الاستراتيجية والتحديات الأمنية

تحظى منطقة الساحل الإفريقي بأهمية في القارة الإفريقية، سواء من الناحية الجيوستراتيجية أو الاقتصادية، وذلك نظراً لموقعها الجغرافي المميز، الذي يربط غرب القارة بشمالها ولما تحويه من موارد طبيعية وثروات باطنية. فضلاً عن كونها مسرحاً لتحولات أمنية وسياسية متزايدة. ما جعلها محط اهتمام القوى الدولية، خاصة في ظل التهديدات الأمنية المتصاعدة التي تعيشها دول المنطقة.

1.1- تعريف منطقة الساحل الإفريقي

مصطلح "الساحل الإفريقي" كلمة عربية الأصل تعني تقليدياً "الشاطئ"، أطلقه المسلمون الأوائل على المنطقة الممتدة من الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى إلى الغابات الإفريقية¹. لكن التحديد الدقيق لهذه المنطقة ظل محل خلاف بين الجغرافيين والباحثين ، نظراً لتداخل عدة معايير، جغرافية، سياسية، واثنية.

فوفق المعيار الجغرافي، تمثل منطقة الساحل شريطاً يمتد على طول 5000 كلم من المحيط الأطلسي غرباً إلى البحر الأحمر شرقاً، ومن جنوب الصحراء الكبرى شمالاً إلى غابات السافانا جنوباً. وتشمل بذلك أجزاءً من اثني عشر بلداً: موريتانيا، شمال السنغال، غامبيا، جنوب مالي، النيجر، تشاد، شمال بوركينا فاسو، نيجيريا، السودان، إريتريا، أقصى شمال إثيوبيا، وجيبوتي².

وتوسّع بعض الباحثين في تحديد المجال الجغرافي، فاعتبروا أن الساحل يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى المحيط الأطلسي غرباً والبحر الأحمر شرقاً وتشاد جنوباً³، في حين يربطها آخرون بما يُعرف بـ "قوس الأزمات"، الذي يشمل الدول الأكثر هشاشة أمنياً مثل السودان، مالي، النيجر، تشاد، وموريتانيا⁴.

أما سياسياً، فتُستخدم أحياناً عبارة "الساحل الكبير" (Grand Sahel) للإشارة إلى منطقة تضم الدول التي تعاني من أزمات متداخلة منذ السبعينات، وتبلغ مساحتها نحو 5 ملايين كلم⁵.

ويتّضح من خلال هذا التعدد في تحديد منطقة الساحل الإفريقي، مدى تعقيدها وحساسيتها الاستراتيجية. وذلك لأنها منطقة تعاني من هشاشة أمنية، وتزخر في الوقت نفسه بثروات باطنية وموارد طبيعية، ما جعلها محط اهتمام القوى الدولية. فمثل هذا الاختلاف في تحديدها يساعد على فهم أبعاد التنافس الدولي حولها، خاصة وأن موقعها الجغرافي يرتبط بشكل مباشر بالمصالح والتواجد الأمني في المنطقة.

2.1- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي :**1.2.1- الموقع الجيوستراتيجي**

اكتسبت منطقة الساحل الإفريقي أهمية استراتيجية في السنوات الأخيرة، بفضل موقعها الجغرافي المميز، الذي يربط بين عدة قارات وأقاليم. فهي تشكّل حلقة وصل جغرافية بين إفريقيا وأوروبا من جهة الشمال، وتتصل بقارة آسيا من الجهة الشرقية، بينما من الغرب يحدها المحيط الأطلسي، الذي يربطها بالقارة الأمريكية⁶.

وتكتسب منطقة الساحل أهميتها الاستراتيجية من ارتباطها بعدة طرق للتجارة الدولية، خصوصاً من الناحية الشرقية. حيث تطل بعض دول الساحل على البحر الأحمر، الذي يُعتبر بوابة بحرية حيوية مهمة تربط بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، كما أنه يلعب دوراً حيوياً في أمن الملاحة الدولية⁷. إلى جانب ذلك تتميز المنطقة بوجود ثروة مائية هامة، أبرزها نهر النيجر الذي يبلغ طوله نحو 4160 كلم، وتغطي حوضه مساحة تفوق مليوني كلم²، ويُعد صالحاً للملاحة بين كوروسا وباماكو خلال فصل الأمطار. بالإضافة إلى نهر السنغال الذي يعد السادس من حيث الطول والمساحة⁸. وهذا يجعلها محل اهتمام متزايد من القوى الدولية والإقليمية الخارجية.

2.2.1- الأهمية الاقتصادية

لا تقتصر أهمية منطقة الساحل الإفريقي الاستراتيجية من موقعها الجغرافي فحسب، بل تمتد لتشمل كذلك أبعاداً اقتصادية بالغة الأهمية جعلت منها ساحة للتنافس المتزايد. فهي غنية بالموارد الطبيعية، وتضم احتياطات مهمة من النفط والغاز. إضافة إلى معادن الذهب والحديد واليورانيوم.

في مجال الطاقة، تعد الثروة النفطية من أهم عوامل الاستقطاب في منطقة الساحل، إذ تعد تشاد من أبرز المنتجين بمعدل تصدير يقدر بنحو 200 ألف برميل من النفط يومياً، وتملك النيجر احتياطات كبيرة مما يجعل البلدين من الفاعلين المهمين في سوق الطاقة الإقليمية⁹. وتشكل الاكتشافات الجديدة في صحراء النيجر مؤخراً، بمنطقتي تينيري وواحة بيلما، محل اهتمام متزايد الفواعل الدولية بالمنطقة خاصة في ظل تنامي الطلب العالمي على مصادر الطاقة¹⁰. ورغم توفر هذه الإمكانيات، غير أن استغلالها يبقى محدود بفعل التحديات الأمنية وضعف البنية التحتية الأمر الذي يعيق تحولها إلى مورد فعلي في السوق الدولية.

أما موريتانيا، فتملك احتياطات واعدة من الغاز الطبيعي لم تُستغل بعد، منها حقول مثل "باتا"، و"تيفل"، و"تيوف لعبيدنه"، وتُقدّر هذه الاحتياطات بعدة مليارات من الأمتار المكعبة¹¹. كما تم اكتشاف حقل الغاز "سلحفاة/أحميم" عام 2019 على الحدود البحرية بين موريتانيا والسنغال، ويقدر بأنه يحتوي على احتياطات ضخمة¹². ما يجعلها من الدول الواعدة في هذا المجال ويعزز مكانة المنطقة كمورد مهم للطاقة.

وفي مجال الثروات المعدنية، فتُعدّ موريتانيا من الدول الإفريقية التي تمتلك احتياطياً مهماً من الحديد، خاصة في منطقة "الزويرات" حيث قدرت الكميات بنحو 200 مليون طن¹³. كما تعد مالي من الدول التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على قطاع التعدين، خصوصاً استخراج الذهب، والألماس، والنحاس والفوسفات¹⁴. فهي تُعد ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا.

أما النيجر، فتُعد من أهم منتجي اليورانيوم عالمياً، وتضم مناجم ضخمة في شمال البلاد، مثل منجم "أرليت"، و"أكوتا"، و"أزليك"، بإنتاج يقدر بآلاف الأطنان سنوياً¹⁵. ما يمنحها مكانة متقدمة في السوق العالمية.

في السياق نفسه، تعتبر منطقة الساحل معبرا استراتيجيا لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي ينطلق من نيجيريا نحو أوروبا مروراً بالأراضي الجزائرية¹⁶. كل هذه الإمكانيات تؤكد أن لمنطقة الساحل الإفريقي قيمة اقتصادية واستراتيجية معتبرة، فهي تعد خزاناً هاماً للموارد الطبيعية في القارة الأفريقية، مما يجعلها محل أطماع متزايدة من قبل الدول الكبرى، خاصة في ظل التنافس الدولي على الموارد الأولية اللازمة للصناعات الحديثة، وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الشركات الأجنبية العاملة في مجالي الطاقة والتعدين، وأضحت منطقة الساحل الإفريقي مجالاً حيويًا واسعاً تتقاطع فيه المصالح الدولية.

3.1- التحديات الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي

تواجه منطقة الساحل الإفريقي تحديات وأزمات أمنية وإنسانية متفاقمة، تعود أساساً إلى فشل بناء الدولة وضعف مؤسساتها، إلى جانب تعدد الصراعات الإثنية والسياسية. وقد أدت هشاشة الأنظمة والانقلابات العسكرية المتكررة إلى زعزعة الاستقرار وإضعاف الحكم الرشيد¹⁷. كما ساهمت النزاعات الداخلية، سواء كانت ذات طابع عرقي أو حدودي، في تعقيد المشهد الأمني. ويُضاف إلى ذلك الفقر، وضعف التنمية، وارتفاع معدلات البطالة، وتفشي الفساد، باعتبارها من أبرز العوامل التي تسهم في خلق بيئة حاضنة للعنف وتهديد الاستقرار¹⁸.

1.3.1- التهديدات الأمنية اللاتماثلية في الساحل الإفريقي

شهدت منطقة الساحل الإفريقي في السنوات الأخيرة تزايد ملحوظاً في التهديدات الأمنية الجديدة، في ظل بيئة تتسم بالهشاشة وعدم الاستقرار. وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد الضغوط على المنظومة الأمنية في دول المنطقة. ويمكن حصر أبرز هذه التهديدات في الجريمة المنظمة، والظاهرة الإرهابية، كما يلي:

1.1.3.1- الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية التي تواجهها منطقة الساحل، نظراً لطبيعتها العابرة للحدود وارتباطها مع أنشطة الجماعات الإرهابية. وظهرت هذه الظاهرة في أواخر تسعينات القرن الماضي. ثم تعقدت تدريجياً لتأخذ طابعاً دولياً بفعل التغيرات السياسية واقتصادية الكبيرة في النظام الدولي، والتقدم في وسائل النقل والاتصال، وعولمة النظم المالية، ما أدى إلى تآكل السيادة الحدودية لدول المنطقة الضعيفة¹⁹.

وتعتمد هذه الجريمة على التخطيط المحكم والعمل الجماعي المنظم، وتهدف إلى تحقيق أرباح مالية من خلال أنشطة غير قانونية مثل تهريب البشر وتجارة المخدرات والأسلحة، وتبييض الأموال²⁰. وتنتشر هذه الأنشطة في الساحل بسبب ضعف الدولة، وفساد الأجهزة الأمنية، والتوترات السياسية، مما يجعل مواجهتها تحدياً كبيراً أمام دول المنطقة.

أ. تهريب وتجارة المخدرات

بدأت ملامح تجارة المخدرات في منطقة الساحل الإفريقي بالظهور منذ الثمانينيات، وتحولت تدريجيًا إلى ممر رئيسي لتهريب الكوكايين من أمريكا الجنوبية نحو أوروبا. وقد ساعد على ذلك ضعف الرقابة الحدودية، وغياب الدولة في مناطق واسعة من الإقليم، ما استغلته الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة لتمويل أنشطتها²¹.

وتفيد تقارير أممية حديثة بوجود ارتفاع حاد في كميات الكوكايين المضبوطة في دول مثل مالي وتشاد والنيجر، حيث تضاعفت الكميات المضبوطة بشكل لافت خلال العقد الأخير، لتصل إلى أكثر من ألف كلغ سنة 2022²². وإلى جانب الكوكايين، تنتشر أنواع أخرى مثل القنب الهندي، والهيروين، والميثامفيتامين، والحبوب المهلوسة القادمة من شرق إفريقيا²³، مما يعكس اتساع شبكة التهريب وتزايد تعقيدها.

ب. الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية

يُعد الاتجار بالبشر من أهم التحديات الأمنية في منطقة الساحل، حيث يتم استغلال الأفراد، رجالًا ونساءً وأطفالًا، من خلال التهديد أو الإكراه أو الاستغلال في بيئات قسرية وغير إنسانية. ويقصد به - كما عرّفته الأمم المتحدة - تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم باستخدام القوة أو أشكال من الإكراه، بهدف الاستغلال²⁴.

ويقوم هذا النشاط على خطف الضحايا أو استدراجهم، وإجبارهم على القيام بأعمال مهينة في ظروف غير إنسانية، داخل شبكات تهريب منظمة. وتُعد ليبيا نقطة عبور رئيسية، حيث يتخذها الكثيرون طريقًا نحو السواحل الأوروبية. وقد تحوّل هذا النشاط إلى مصدر تمويل مربح للجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني في المنطقة²⁵.

ج. تجارة الأسلحة

تُعدّ تجارة السلاح من أهم الأسباب المباشرة لتغذية الصراعات ومظاهر عدم الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي. وتنتشر هذه الظاهرة غالبًا في المناطق التي تشهد نزاعات داخلية، وضعف مؤسسات الدولة، وهشاشة في البنية السياسية والأمنية، وهي من السمات العامة للمنطقة²⁶. ويُساهم في تفشيها غياب بنى تحتية فعالة لتخزين الأسلحة وتتبعها، فضلًا عن ضعف الرقابة على الحدود، ما يُتيح تسرب الأسلحة المنهوبة من مخازن الجيوش، أو تهريبها عبر الحدود، لتصل إلى أيدي الجماعات المتطرفة والمليشيات المسلحة. وتُستخدم هذه الأسلحة في تنفيذ هجمات منسقة وواسعة النطاق، مما يزيد من تعقيد الوضع الأمني وتوسيع دائرة العنف والصراع²⁷.

2.1.3.1-الظاهرة الإرهابية

تُعتبر الظاهرة الإرهابية من أبرز مصادر عدم الاستقرار في منطقة الساحل، نظرا لتوسع مجال نشاط الجماعات الإرهابية، وتعدّ بنيتها التنظيمية. وتتمركز هذه الجماعات خاصة في المناطق الحدودية بين مالي والنيجر والجزائر وموريتانيا، مستغلة الفراغ الأمني وضعف الدولة، وهشاشة البنى التحتية²⁸.

وتنشط في المنطقة عدة جماعات متشددة، من أبرزها "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، "أنصار الدين"، "المرابطون"، "جبهة تحرير ماسينا"، و"حركة الجهاد والتوحيد". وتجمع بين هذه التنظيمات علاقات تنسيق وتحالف في بعض السياقات، وهو ما عزز قدرتها على تنفيذ عمليات معقدة والتوسع في مناطق النفوذ²⁹. من جهة أخرى، ساهمت الأزمة الليبية في تغذية النشاط الإرهابي في الساحل، حيث أدى انهيار مؤسسات الدولة الليبية إلى تدفق الأسلحة والمقاتلين نحو الجنوب. وأمام هذا الوضع، بدأت تتشكل تحالفات خطيرة بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وأصبحت تمارس أدوارا سياسية وتمويلية للجماعات الإرهابية، ما يسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة³⁰.

من خلال ما سبق، يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي تواجه وضعاً أمنياً معقداً، نتيجة تداخل الأزمات التقليدية مع التهديدات المستجدة. وهو ما دفع العديد من القوى الدولية إلى التدخل، ومحاولة بلورة استراتيجيات لاحتواء هذه التحديات المتزايدة وضمان مصالحها في الوقت ذاته.

2- الاستراتيجيات الأمنية الدولية في منطقة الساحل الإفريقي

دفعت التهديدات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل الإفريقي العديد من القوى الدولية إلى تبني استراتيجيات أمنية متنوعة تعكس اختلاف رؤاها ومصالحها تجاه هذه المنطقة. فلم يعد الحضور الأمني يقتصر على الدول المحلية، بل أصبحت المنطقة ساحة تنافس بين القوى الكبرى، وقد بلورت كل دولة استراتيجيتها الخاصة عبر أدوات وآليات متعدّدة، جمعت بين البعد العسكري، الدبلوماسي، والتنمية الاقتصادية.

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الاستراتيجيات، كما تجسدها ممارسات كل من فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا.

1.2- الاستراتيجية الأمنية الفرنسية بمنطقة الساحل الإفريقي

تُعد فرنسا الفاعل الأجنبي الأكثر حضوراً وتأثيراً في منطقة الساحل الإفريقي، بالنظر إلى ماضيها الاستعماري الذي أسس لنفوذ تقليدي واسع في الإقليم. ولا تزال باريس توظف هذا الإرث من خلال علاقاتها الوثيقة بالأنظمة السياسية القائمة، أو عبر دعم حركات وتيارات سياسية بعينها³¹.

ويعود اهتمام فرنسا بمنطقة الساحل إلى مجموعة من الأسباب، في مقدمتها العامل التاريخي، إذ ترتبط بعلاقات استعمارية قديمة مع معظم دول الإقليم، مما أسس لروابط سياسية وثقافية لا تزال قائمة إلى

اليوم³². كما تمثل المصالح الاقتصادية عاملاً أساسياً، نظراً لما تحتويه المنطقة من ثروات طبيعية، مثل النفط واليورانيوم والمعادن النادرة، ما يجعلها مصدراً مهماً للمواد الأولية وسوقاً واعدة للصادرات الفرنسي³³. أما من الناحية الأمنية، فتتظر فرنسا إلى منطقة الساحل باعتبارها خط الدفاع الأول في مواجهة التهديدات التي قد تمتد إلى أوروبا، خصوصاً مع تصاعد نشاط الجماعات الإرهابية العابرة للحدود³⁴. هذا التدخل في العوامل يُظهر أن سياسة فرنسا في الساحل تقوم أساساً على مزيج بين النفوذ التاريخي والمصالح الاستراتيجية، ولذلك ترى في تراجع حضورها يُشكل تهديداً لمكانتها في المنطقة. ومن ثم، تسعى إلى حماية هذه المصالح بكل الوسائل الممكنة.

وفي إطار تعزيز وجودها الميداني في المنطقة، تبنت فرنسا استراتيجية أمنية متعددة المستويات، تركز على مجموعة من الآليات التقليدية.

1.1.2 - القواعد العسكرية:

أنشأت فرنسا قواعد عسكرية دائمة في دول الساحل، من أبرزها قاعدة نجاميا في تشاد، غاو في مالي ونيامي في النيجر، وذلك بناء على ترتيبات ثنائية مع حكومات هذه الدول. وقد شكلت هذه القواعد ركيزة نقاط تمرکز متقدمة للتحرك السريع والمراقبة الأمنية³⁵. لكن منذ 2022 بدأت فرنسا في التراجع التدريجي عن تواجدتها العسكري بدأ من الانسحاب من مالي ثم النيجر عام 2023. وصولاً إلى إعلانها إغلاق جميع قواعد وتسليم آخرها في تشاد نهاية يناير 2025³⁶. ويعكس هذا الانسحاب المتتالي تراجع الزهان الفرنسي على التدخلات العسكرية في المنطقة، إضافة إلى الرفض الشعبي لأي وجود أجنبي ساهم في فتح المجال أمام قوى دولية منافسة.

2.1.2-العمليات العسكرية الميدانية

اعتمدت فرنسا في مقاربتها الأمنية على التدخل الميداني لمواجهة التهديدات، وحماية مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي. وقد أطلقت في هذا السياق ثلاث عمليات رئيسية:

أ-عملية سرفال (Opération Serval)

أطلقت العملية عام 2013 استجابة لطلب الحكومة المالية وبتقويض من مجلس الأمن بهدف إيقاف تقدم الجماعات المسلحة نحو العاصمة باماكو. ما مكن من استعادة مدن كبرى مثل غاو وكيدال من سيطرة المتشددين³⁷. غير أن هذا التدخل كشف محدودية قدرة الدولة المالية في تحقيق استقرارها الأمني بمفردها واعتمادها على الدعم الخارجي. وعكس أيضاً رغبة التوجه الفرنسي ترسيخ نفوذه في المنطقة بداعي مكافحة الإرهاب.

ب-عملية برخان (Opération BARKHANE)

تم إطلاقها عام 2014 وامتدت إلى دول الساحل الخمس (مالي، النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، التشاد)، وهدفت إلى مرافقة الجيوش المحلية الجماعات المسلحة في المناطق الحدودية ضمن نهج تشاركي،

غير أن هذه المقاربة بقيت خاضعة للقيادة الفرنسية³⁸. وفي ظل تدهور الثقة بين فرنسا وشركائها المحليين تراجعت فعالية هذه العملية بشكل واضح، وهو ما مهد الطريق لتصاعد نفوذ قوى بديلة في المنطقة.

ج- قوة تاكوبا (Task Force Takuba)

تأسست هذه القوة عام 2020 وشاركت فيها قوات من 11 دولة أوروبية إلى جانب مالي والنيجر. وكان هدفها تدريب الجيوش المحلية ودعمها في العمليات القتالية³⁹. ورغم محدودية فعاليتها. شكلت هذه القوة نموذجاً للتعاون الأوروبي المشترك، لكنها انتهت بانسحابها النهائي من مالي العام 2022⁴⁰. وهو ما اعتبر فشلاً جديداً لفرنسا مع استمرار تدهور الوضع الأمني في المنطقة.

3.1.2- دعم المبادرات الإقليمية

أ. قوة الساحل المشتركة (G5 SAHEL)

أعلن عن هذه القوة لأول مرة عام 2014 في قمة نواكشوط، وتم تفعيلها نهاية 2017 بعد مصادقة مجلس الأمن. وتهدف إلى تعزيز التعاون الفعال في مجالي الأمن والتنمية، عبر أربعة محاور رئيسية: الدفاع والأمن بما يشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، التنمية البشرية، تحسين البنية التحتية وتعزيز الحوكمة⁴¹.

ب. التحالف من أجل الساحل

هو آلية تنسيقية فرنسية أوروبية. أطلقت خلال قمة باو عام 2020 بمشاركة دول الساحل الخمس وشركائها الدوليين، بهدف توحيد الجهود الأمنية والسياسية والتنموية لمواجهة الأزمات المعقدة في المنطقة. ومن أهم المبادرات التي قام بها "الشراكة من أجل الأمن والاستقرار في الساحل"، التي قدمت خلال قمة مجموعة السبع في بيايتر بدعم فرنسي ألماني. وتهدف إلى إعادة انتشار مؤسسات الدولة، خصوصاً قوات الأمن الداخلي وتعزيز منظومة العدالة الجنائية في دول الساحل، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين الفواعل الدوليين ودعم المبادرات الأمنية المشتركة في المنطقة⁴².

رغم الحضور التاريخي الطويل لفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، إلا أن استراتيجيتها الأمنية واجهت تحديات متزايدة في السنوات الأخيرة، فقد أدى الانسحاب التدريجي من القواعد العسكرية، توقف العمليات الميدانية العسكرية، إلى جانب الرفض الشعبي، إلى تراجع الدور الفرنسي في المنطقة وفتح المجال أمام قوى دولية منافسة لتعزيز نفوذها.

2.2- الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي

تحتل منطقة الساحل والقارة الإفريقية عموماً مكانة بارزة في الاستراتيجية الأمريكية، حيث تشكل جزءاً أساسياً من مقاربة واشنطن لإعادة الانتشار الجيوسياسي في إطار سعيها لتعزيز هيمنتها العالمية. وفي هذا السياق، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز حضورها في إفريقيا، مع تركيز خاص على منطقة الساحل والمغرب العربي، نظراً للترابط الجيوسياسي والأمني بين هذين المنطقتين⁴³. وتسعى الولايات المتحدة

الأمريكية إلى تحقيق ثلاثة أنواع من المصالح في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد تراجع البُعد الإيديولوجي في سياستها الخارجية عقب نهاية الحرب الباردة. يتمثل النوع الأول في البُعد الأمني والاستراتيجي، بينما يرتبط الثاني بالمصالح الاقتصادية، لاسيما ما يتعلق بالثروات النفطية. أما النوع الثالث، فيشمل المنافسة مع القوى الاقتصادية الصاعدة التي ترى في المنطقة مساحة استراتيجية لتوسيع نفوذها الدولي⁴⁴.

***البُعد الاقتصادي والطاقي:**

تُعد منطقة الساحل جزءاً محورياً من الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه إفريقيا، إذ تسعى واشنطن إلى تأمين وصولها إلى الموارد الطاقوية، وفي مقدمتها النفط. كجزء من جهودها لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط⁴⁵. ويرتبط هذا التوجه بما تزخر به هذه المنطقة من إمكانيات واعدة في ظل التنافس الدولي المتزايد على مصادر الطاقة. وقد أكد المسؤولون الأمريكيون مرار على أهمية النفط الإفريقي، حيث صرّح رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية في مجلس النواب بعد أحداث 11 سبتمبر بضرورة إدراج ملف النفط الإفريقي ضمن أولويات لأمن القومي الأمريكي⁴⁶.

***البُعد الأمني والعسكري:**

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الساحل باعتبارها بؤرة تهديد أمني متنام، يستدعي حضوراً متقدماً، وذلك بسبب تصاعد أنشطة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، والتي تهدد مصالحها وقواعدها العسكرية في المنطقة، كما تهدف واشنطن إلى حماية استثماراتها المتزايدة، والتي تضاعفت ثلاث مرات خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش، بالإضافة إلى تأمين إمدادات الطاقة، خاصة حقول النفط⁴⁷.

ولتجسيد هذه الأهداف على أرض الواقع، أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية جملة المبادرات الأمنية لتعزيز وجودها في المنطقة، يمكن استعراض أبرزها فيما يلي:

1.2.2- مبادرة عموم الساحل: (Pan-Sahel Initiative)

أطلقت هذه المبادرة ضمن الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بهدف منع تحوّل المنطقة إلى ملاذ لجماعات الإرهابية. وتركز على تقديم مساعدات عسكرية ولوجستية أمريكية لدول الساحل بهدف تعزيز أمن الحدود ودعم قدراتها في مكافحة الإرهاب⁴⁸. وقد شملت أربع دول من مجموعة الساحل الخمس، باستثناء بوركينا فاسو، بتمويل من وزارة الخارجية الأمريكية. أنشئت المبادرة عام 2002 لكنها دخلت حيّز التنفيذ رسمياً عام 2004⁴⁹. تحت إشراف القيادة العسكرية الأمريكية في أوروبا (EUCOM)، وتضمّنت تقديم تدريبات عسكرية ودعمًا تقنياً لجيوش الدول المشاركة، تحت مبررات مكافحة الإرهاب والحد من انتشار وتجارة الأسلحة، ما يعكس توجّهاً أمريكياً لتعزيز نفوذها الأمني في المنطقة⁵⁰.

2.2.2- مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCP)

تعد هذه المبادرة امتداداً لمبادرة "بان-ساحل"، وقد أطلقت عام 2005 تحت إشراف البنتاغون، وهدفت إلى تطوير قدرات القوات المسلحة لدول الساحل وشمال إفريقيا. وتم توسيع نطاقها ليشمل، إلى جانب الدول

الأربعة الأولى، كلاً من الجزائر، تونس، المغرب، السنغال، بوركينا فاسو ونيجيريا⁵¹. ورغم إضافة أبعاد تنموية، احتفظت المبادرة بجانبها العسكري، من خلال عملية "الحرية الدائمة للصحراء الكبرى" (Operation Enduring Freedom Trans Sahara)، والتي اعتمدت على تدريب، تبادل المعلومات، وتنظيم مناورات مثل "فلينتلوك" منذ عام 2005. وتظهر هذه المقاربة ميل واشنطن إلى تفويض المهام القتالية لحلفائها، وخاصة فرنسا، بدلا من التدخل المباشر وهو ما يضعف تأثيرها ونفوذها على المدى الطويل⁵².

3.2.2-المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF):

هو مبادرة أمريكية أطلقت العام 2011 بدعم من عدة دول من بينها الجزائر. ويهدف إلى دعم الدول الواقعة في الخطوط الأمامية ضد الإرهاب، عبر بناء قدراتها المؤسسية و التنسيق لمواجهة التهديدات الإرهابية⁵³.

4.2.2-القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (AFRICOM):

أنشئت رسميا عام 2007، وبدأت نشاطها الفعلي عام 2008. وتعد الأداة الرئيسية للوجود العسكري الأمريكي في القارة إذ تسعى إلى تنسيق العمليات الأمنية وتقديم الدعم العسكري و الفني للجيش الإفريقية، كما تشمل مهامها تنفيذ برامج غير عسكرية لتعزيز الديمقراطية، الصحة، التعليم والتعاون الاقتصادي، في إطار استراتيجية شاملة لتحقيق الاستقرار في القارة⁵⁴.

بالتالي، تقوم الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الساحل على مقاربة غير مباشرة في مواجهة التهديدات الأمنية، فهي تفضل تقديم الدعم والمساعدات والتدريبات بدل التدخل العسكري المباشر. لكن مع زيادة حدة التنافس في المنطقة، وتراجع دعم الحلفاء، ورفض السكان المحليين للتواجد الغربي، قد يقلل من الحضور الأمريكي تدريجيا في المرحلة المقبلة.

3.2- الاستراتيجية الأمنية الصينية في الساحل الإفريقي

تركز الصين في سياستها الخارجية على بناء جسور تضامن مع البلدان النامية، بهدف تعزيز نموذجها التنموي في مواجهة الهيمنة الغربية. وفي هذا الإطار، اعتمدت بكين استراتيجية شاملة تجاه القارة الإفريقية، بما يتماشى مع التحولات الجيوسياسية الدولية، إذ تنظر إلى إفريقيا باعتبارها خزانًا استراتيجيًا للموارد الطبيعية. ويظهر اهتمام الصين بمنطقة الساحل الإفريقي لعدة اعتبارات، أهمها حماية مصالحها الاقتصادية الحيوية، من خلال الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية كالتعدين (خاصة الليثيوم في مالي)، وصيد الأسماك (موريتانيا)، والتنقيب عن النفط (تشاد)، إضافة إلى تأمين طرق التجارة، والوصول إلى موارد النفط والغاز في نيجيريا وأنغولا⁵⁵. وقد ساهم هذا الانخراط إلى جعل الصين ثالث شريك تجاري للقارة، بعد الولايات المتحدة وفرنسا.

وتقوم الاستراتيجية الصينية على مبادئ "الاحترام المتبادل" و"عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، مع تأكيد دائم على وحدة أراضي الصين، خاصة فيما يتعلق بقضيتي تايوان والتبت. وبهذه المقاربة، تروج الصين

لنموذج "الصعود السلمي"، مقابل النمط الغربي القائم على التدخل السياسي والعسكري⁵⁶. لكن تزايد الأزمات الأمنية في إفريقيا، دفع الصين إلى تعديل بعض أدواتها، متجهة نحو عسكرة نفوذها الاقتصادي، بهدف حماية مصالحها الجيوسياسية والاستثمارية. ويظهر ذلك في عدة آليات، من أبرزها:

1.3.2- التعاون الأمني والعسكري الثنائي:

وسّعت الصين من حضورها العسكري في إفريقيا، لاسيما في منطقة الساحل، الى جانب مصالحها الاقتصادية. وقد تجلّى ذلك من خلال إرسال قوات صينية في مهام غير قتالية، تُعنى بالتدريب والدعم اللوجستي. ويُعد افتتاح أول قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي عام 2017 مؤشراً على رغبة بكين في تأمين مصالحها في الممرات الحيوية⁵⁷.

2.3.2- المشاركة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة:

ساهمت الصين في دعم الاستقرار الأمني في القارة عبر مشاركتها في 12 بعثة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام، منها 7 في إفريقيا. وقد أسست بكين "قوة تدخل سريع" مكونة من 9000 جندي، إلى جانب فريق دائم من 300 شرطي لأغراض حفظ الأمن والمساعدات الإنسانية⁵⁸. ويعكس هذا الدور نهج الصين الناعم غير القتالي لتعزيز نفوذها الأمني في القارة.

3.3.2- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب:

شاركت الصين في جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الإقليمي، حيث قدمت سنة 2019 مساعدات مالية بقيمة 45.56 مليون دولار للقوة المشتركة لدول الساحل الخمس (تشاد، النيجر، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا). وتعتبر الصين أن التهديدات الأمنية فغرب إفريقيا، وخصوصا في الساحل، تشكل دافعاً لتعزيز حضورها الأمني والدبلوماسي في المنطقة⁵⁹.

4.3.2- المبادرات الأمنية العالمية:

قدمت الصين رؤيتها الامنية العالمية من خلال "مبادرة الأمن العالمي" (Global Security Initiative) التي أعلنت عنها في سنة 2022، وتقوم هذه المبادرة على مقاربة متعددة الأطراف لمعالجة التهديدات الأمنية من منظور شامل وتعاوني، ما يمنح الصين شرعية دولية لتوسيع دورها خارج حدودها الجغرافية⁶⁰.

تحاول الصين، من خلال استراتيجيتها الأمنية في الساحل الإفريقي، توسيع نفوذها بطريقة مختلفة، تعتمد فيها على المشاريع الاقتصادية والدعم التنموي. لكن مع تصاعد المخاطر الأمنية، بدأت تميل تدريجيا نحو التعاون الأمني والعسكري، بحثا عن حماية مصالحها ومواكبة المنافسة المتزايدة في المنطقة.

4.2- الاستراتيجية الأمنية الروسية في منطقة الساحل الإفريقي

أصبحت منطقة الساحل الإفريقي ساحة مهمة تسعى روسيا إلى استغلالها لتوسيع نفوذها في القارة. فبرغم من انشغال موسكو في حربها مع أوكرانيا منذ فبراير 2022، إلا أنها لم تتنازل عن طموحاتها الاستراتيجية

في إفريقيا، فزادت من تركيزها على منطقة الساحل لتكون بوابتها نحو العمق الإفريقي، وكألية لمواجهة النفوذ الغربي المتزايد في المنطقة⁶¹.

ويُرجع العديد من المحللين هذا الاهتمام الروسي المتزايد بالساحل الإفريقي إلى عدة أسباب، أهمها العزلة الدولية التي واجهتها روسيا عقب ضمّ شبه جزيرة القرم عام 2014، وما تبعه من عقوبات غربية. ويعد ذلك عاملاً لروسيا لتعزيز حضورها في القارة بهدف مواجهة الهيمنة الغربية، من أجل كسب حلفاء سياسيين جدد، لدعمها في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة⁶². كما تعمل روسيا على استعادة دورها السوفييتي السابق من خلال دعم الأنظمة معارضة للغرب، ما يمنحها نفوذاً سياسياً واستراتيجياً متزايداً في إفريقيا. وتعتمد الاستراتيجية الأمنية الروسية على عدة أدوات وآليات لتعزيز حضورها في المنطقة، من أبرزها:

1.4.2- التعاون العسكري والأمني

عملت روسيا على استعادة علاقاتها العسكرية مع دول الساحل من خلال توقيع اتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع دول عديدة، على رأسها بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وتسمح هذه الاتفاقيات لروسيا بتقديم برامج تدريب، وتعليم، ورعاية طبية ذات طابع عسكري⁶³. كما أصبحت روسيا أكبر مورد للسلاح في إفريقيا بنسبة تقارب 38%. ووقّعت أكثر من 20 اتفاقية عسكرية مع دول إفريقية خلال الفترة ما بين 2015 و2019، مع تركيز خاص على الساحل. ويُقدّر أن نحو 90% من الأسلحة والمعدات العسكرية في تشاد مصدرها روسي، وفي يونيو 2019، وقعت مالي اتفاقية تعاون عسكري مع روسيا، تلت ذلك مساعدات مباشرة. حيث قدمت موسكو دعماً عسكرياً لمواجهة الجماعات الإرهابية، محاولة بذلك ملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب القوى الغربية⁶⁴.

2.4.2- الشركات الأمنية الخاصة

تُعد الشركات الأمنية الخاصة أحد أبرز أدوات النفوذ الروسي في إفريقيا، وتأتي على رأسها مجموعة "فاغنر"، التي لعبت دوراً مركزياً في ترسيخ الحضور الروسي جنوب الصحراء. وقد دخلت مالي في شراكة مع "فاغنر" عام 2021 بعد تدهور علاقاتها مع فرنسا، ضمن اتفاق قدر بنحو 10.8 دولار شهرياً⁶⁵. بدأ الحضور الروسي بـ400 عنصر في يناير 2022، وبلغ ذروته بأكثر من 2000 عنصر في مطلع 2023، قبل أن يتراجع إلى حوالي 1000 جندي حالياً⁶⁶.

ورغم اعتماد "فاغنر" على القوة والردع في مكافحة التمرد، إلا أنها لم تنجح في تحقيق الاستقرار، بل تزايدت وتيرة العنف بدلاً من الاستقرار في بعض المناطق، ما كشف عن قصور المقاربة الروسية. وقد دفع ذلك موسكو إلى تشكيل وحدة عسكرية جديدة تُعرف باسم "فيلق إفريقيا" بداية عام 2024، لتكون بديلاً رسمياً عن "فاغنر"، وتُمنح عملياتها وتدخلها طابعاً قانونياً واستراتيجياً واضحاً.

3.4.2- التحالف مع الأنظمة الحاكمة

تعتمد روسيا بشكل أساسي على بناء علاقات قوية مع الأنظمة العسكرية والانقلابية التي تشهد توترًا أو قطيعة مع الغرب، كما هو الحال في مالي، وبوركينا فاسو، والنيجر. وتستخدم هذه العلاقات لتقوية نفوذ روسيا داخل تلك الدول، وهو ما يمنحها تأثيرًا مباشرًا في قراراتها الأمنية والسياسية. كما تستغل هذه التحالفات لتعزيز نفوذها في المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي، وتكريس حضورها كفاعل أمني بديل للقوى التقليدية.

ومنه يمكن القول إن روسيا، من أجل تعزيز حضورها في منطقة الساحل، اعتمدت استراتيجية أمنية تجمع بين التعاون الثنائي الرسمي مع الأنظمة المحلية، والاستعانة بالشركات الأمنية الخاصة، وقد نجحت في ترسيخ وجودها في المنطقة، خاصة بعد الانسحاب المتتالي للقوى الغربية.

3- مظاهر التنافس في الاستراتيجيات الأمنية تجاه التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

تعرف منطقة الساحل الإفريقي تنافسًا أمنيًا بين القوى الدولية في ظل بيئة أمنية متأزمة نتيجة تصاعد التهديدات المرتبطة بالإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والانقلابات العسكرية المتتالية. وقد برز هذا التنافس بشكل خاص في مظاهر متعددة، أهمها:

1.3- التنافس على التواجد العسكري في المنطقة وتعدد القواعد العسكرية

يمثل التنافس العسكري أبرز مظاهر الحضور الدولي في الساحل الإفريقي، واعتبرت فرنسا الفاعل الأكثر نفوذًا إذ نظرت إلى المنطقة كامتداد لنفوذها التاريخي. ونفذت عدة عمليات، بدأت بعملية "سرفال" عام 2013، ثم عملية "برخان" عام 2014، وصولاً إلى عملية "تاكوبا" عام 2020، وذلك بالتعاون مع العديد من الحلفاء الأوروبيين والأفارقة، في محاولة لمواجهة خطر التهديدات المتزايدة من الجماعات المسلحة⁶⁷.

لكن الوجود الفرنسي شهد انتكاسة، خاصة بعد الانقلابات الأخيرة، مثل انقلاب مالي (2022)، ما دفع فرنسا إلى الانسحاب وتحولت إلى موقف دفاعي، الأمر الذي دفع العديد من دول المنطقة إلى تنويع شراكاتها الأمنية من خلال التعاون مع قوى أخرى أكثر فعالية مثل روسيا والولايات المتحدة الأمريكية⁶⁸.

في المقابل اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على التمرکز العسكري، حيث ركزت في السنوات الأخيرة على دعم عمليات مكافحة الإرهاب في المنطقة، فقامت بإنشاء قاعدة أمريكية للطائرات المسييرة في مدينة أغادير النيجرية، كما نشرت 1000 جندي لتقديم الدعم المعلوماتي والاستخباراتي. وشكلت مناورات "فلينتوك" السنوية مثالاً بارزاً، حيث تنظمها الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة أكثر من 400 جندي أمريكي إلى جانب قوات إفريقية وغربية، لتعزيز قدرات الجيوش المحلية في مواجهة الجماعات المسلحة⁶⁹. غير أن التحولات السياسية وتصاعد الانقلابات العسكرية في المنطقة دفعت واشنطن إلى إعادة تقييم تواجداتها في المنطقة مما أدى إلى انسحابها من النيجر وتعليق عملياتها في التشاد، وهو ما فتح المجال أمام روسيا لتعزيز تموضعها⁷⁰.

وفي هذا السياق، زاد الحضور الروسي في مالي بعد انقلاب 2021، وبرز ذلك من خلال تزايد الحضور العسكري الروسي عبر المستشارين الروس ومعدات عسكرية متقدمة، كما دعمت موسكو نفوذها من خلال الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة المرتبطة بالكرملين، أبرزها مجموعة "فاغنر"، التي لعبت دوراً بارزاً في دعم السلطة الجديدة⁷¹.

أصبح التواجد العسكري في منطقة الساحل الإفريقي بين القوى الدولية الكبرى، يتجاوز كونه مجرد ردة فعل على التهديدات الأمنية. فروسيا استغلت تراجع النفوذ الغربي لتدخل المنطقة عبر شركات أمنية خاصة وليس بجيش نظامي. هذا جعلها أكثر قبولا لدى بعض الأنظمة المحلية بالمنطقة. كما أن الاختلاف في الأهداف والأساليب المعتمدة لهذه الاستراتيجيات سبب ضعفا في التنسيق بينها، مما زاد من تعقيد الأوضاع الأمنية بدلا من تحسينها.

2.3- التنافس في مجال مكافحة الإرهاب والشركات الأمنية

لم تعد تقتصر جهود مكافحة الإرهاب والشركات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي على مواجهة التهديدات الأمنية فقط، وإنما أصبحت مجالا رئيسيا للتنافس القوى الدولية. فهذه الأخيرة، وإن اختلفت خلفياتها الاستراتيجية وآلياتها، إلا أنها تتفق في هدف توسيع نفوذها وضمان حضورها العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة.

فرنسا بصفتها القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة، قادت جهود مكافحة الإرهاب منذ 2013. من خلال عمليات مختلفة مثل تعزيز القدرات الإفريقية لعمليات حفظ السلام (RECAMP)، عملية "سرفال"، عملية "برخان"، ومبادرة "تاكوبا"، بالإضافة إلى بناء شراكة أمنية مع جيوش الساحل من خلال المجموعة المشتركة (G5 SAHEL)⁷².

ورغم الانسحاب العسكري لفرنسا، إلا أنها لا زالت تحاول الحفاظ على مكانتها ونفوذها من خلال الدعم الفني، والعمل على تطوير منظومة أمنية تقنية عبر دعم G5 Sahel وبعثات الاتحاد الأوروبي⁷³. في المقابل، واصلت الولايات المتحدة جهودها في مكافحة الإرهاب منذ 2005، باعتمادها مقاربة غير مباشرة تقوم على التدريب، والدعم الاستخباراتي، مبتعدة عن التدخل العسكري المباشر. كما اعتمدت على مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTP)، وهدفت من خلالها إلى بناء قدرات الأمن والعدالة في دول الساحل. وتتفقد هذه المبادرة ميدانياً من خلال قيادة AFRICOM، وقد خصصت لها واشنطن تمويلا تجاوز مليار دولار⁷⁴.

وفي ظل تراجع الاستراتيجيات الغربية، قدمت روسيا نفسها كبديل عملي عبر تدخلها العسكري غير التقليدي، وذلك من خلال تدريب وحدات النخبة، ودعم الحكومات بعد الانقلابات الأخيرة، ولا سيما من خلال مجموعة فاغنر، التي نسجت علاقات مباشرة مع الأنظمة العسكرية⁷⁵. ثم أسست وزارة الدفاع الروسية

لاحقًا وحدة " (Africa Corps) أو ما يسمى بالفيلق الإفريقي، حيث تتولى هذه الوحدة التنسيق الأمني وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب للقوات المحلية في الساحل⁷⁶.

وبخلاف القوى الغربية وروسيا، فضلت الصين مقاربة غير عسكرية في جهودها وتعاملها مع التحديات الأمنية في منطقة الساحل، فقد ركزت على أدوات التعاون التقني، والتدريب، وتقديم الدعم اللوجستي للقوات المحلية دون التدخل الميداني القتالي. وقد ساهمت الصين في دعم عمليات الأمن ومكافحة الإرهاب من خلال تقديم مساعدات مالية لقوة الساحل (G5 Sahel) ب 45 مليون دولار عام 2018، قدمت الصين إلى مالي مساعدات مالية تزيد قيمتها عن 9 ملايين دولار، شملت أسلحة وذخيرة وشاحنات ومعدات نقل وأمن⁷⁷.

كما تُعد الصين حاليًا ثاني أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ملتزمة بأنشطة الشرطة والوساطة في النزاعات، وتفويضات الأمم المتحدة لحماية المدنيين⁷⁸. وبالتالي، فإن انخراط الصين في منطقة الساحل، رغم محدوديته، يتماشى مع استراتيجيتها العالمية لتعزيز صورتها كقوة عظمى مسؤولة، ما يعزز مصداقيتها ومكانتها الدولية.

رغم اتفاق القوى الدولية على محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، إلا أن الواقع يظهر تنافسًا أكبر منه تعاونًا، فكل قوة تستغل هذا الملف لتعزيز نفوذها بطرق مختلفة، الأمر الذي أضعف جهود مكافحة وأتاح للجماعات الإرهابية التوسع والتمدد في المنطقة. بالتالي، تحولت حرب مكافحة الإرهاب إلى وسيلة تستعملها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

3.3- التنافس في دعم الأنظمة العسكرية

في ظل تصاعد الانقلابات العسكرية التي شهدتها كل من مالي، بوركينا فاسو، والنيجر، برز في العلن التنافس الأمني بين القوى الدولية، مما تسبب في إعادة تشكيل العلاقات بينها وبين الأنظمة داخل المنطقة، حيث سعت كل دولة إلى كسب ود الأنظمة العسكرية الحاكمة.

فالولايات المتحدة الأمريكية، رغم اعتمادها على الشراكة الأمنية مع جيوش المنطقة لمكافحة الإرهاب عبر برامج التدريب والتسليح والدعم اللوجستي، إلا أن الانقلابات الأخيرة ساهمت في تعليق واشنطن جزءًا من مساعداتها. وبحكم اعتمادها على النهج البراغماتي، استمرت في الحوار مع بعض القيادات العسكرية، وذلك للحفاظ على نفوذها الأمني في المنطقة⁷⁹.

أما فرنسا، فقد واجهت تحديات متزايدة في الحفاظ على تحالفها التقليدي مع النخب العسكرية في دول الساحل، خاصة بعد إلغاء اتفاقيات الدفاع، وإنهاء عملية برخان وسحب قواتها مع نهاية 2024، ومع ذلك تسعى باريس إلى توظيف أدوات القوة الناعمة، مثل الإعلام والدبلوماسية، للحفاظ على قنوات التواصل مع الفاعلين داخل الأنظمة ولو بشكل غير رسمي، بالإضافة إلى اعتمادها على العمل الاستخباراتي غير العلني ومحاولات التأثير عبر المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وقد عبر الرئيس الفرنسي ماكرون عن هذا التوجه

حين قال إن بلاده "تنتظر الشكر من دول الساحل لما قدمته في مكافحة الإرهاب"، مؤكداً أن باريس لا تزال تلعب دوراً في دعم الاستقرار الأمني حتى بعد الانسحاب الرسمي⁸⁰. وبالتالي، تظهر باريس استعداداً دائماً للعودة إلى المنطقة إذا ما تغيرت الظروف السياسية، في تنافس واضح مع القوى الدولية الأخرى التي تسعى لتعزيز نفوذها على المدى الطويل.

في المقابل، عملت روسيا على ملء الفراغ الأمني والسياسي في منطقة الساحل، وقدمت دعماً سياسياً وعسكرياً للأنظمة العسكرية الجديدة. فقد استعانت بمجموعة "فاغنر" لتوفير الدعم العسكري والأمني، وسعت في الوقت نفسه إلى تعزيز شرعية هذه الأنظمة عبر الدعم الدبلوماسي، خاصة في المحافل الدولية، كما قدمت موسكو تدريبات ومعدات عسكرية، ووسعت حضورها، خاصة في مالي وبوركينا فاسو، ما جعلها تعتبر في نظر بعض الأنظمة "شريكاً لا يتدخل في الشؤون الداخلية"⁸¹.

بدورها، تبنت الصين مقاربة تقوم على عدم التدخل في الشؤون الداخلية، مما جعلها شريكاً اقتصادياً مفضلاً لدى العديد من الأنظمة العسكرية بهدف اكتساب الشرعية الدبلوماسية وحماية مصالحها الاقتصادية. فقامت بتوسيع برامج التدريب العسكري المشترك، كما قامت بتزويد بعض دول الساحل بمعدات وتجهيزات أمنية دون الانخراط في صراعات ميدانية⁸².

الانقلابات المتكررة في منطقة الساحل الإفريقي خلال السنوات الأخيرة أظهرت أن كل قوة دولية تتعامل مع الأنظمة بطريقة مختلفة. فالقوى الغربية كانت حذرة في التعامل مع هذه الانقلابات بسبب تمسكها بمبادئ دعم الديمقراطية واحترامها، في حين تدخلت روسيا والصين بسرعة وبدون شروط سياسية تقييدية. هذا الأمر منح الأنظمة العسكرية حرية وقدرة أكبر في اختيار شركائها. وفتح المجال للتنافس دولي واسع بدل الهيمنة الفرنسية السابقة.

الخاتمة:

من خلال ما تقدم، يتضح أن منطقة الساحل الإفريقي لم تعد مجرد هامش جغرافي في السياسات الدولية، بل تحولت إلى محورا للتنافس والصراع بين القوى الكبرى، وساحة استراتيجية تتقاطع فيها المصالح السياسية والاقتصادية للقوى الدولية مع التحديات والمخاطر الأمنية المتصاعدة. وقد أسفر هذا التنافس عن بروز استراتيجيات أمنية متباينة، تتراوح بين التدخل المباشر كما في حالة فرنسا، والتدخل الغير المباشر كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وصولاً إلى استخدام المتصاعد للأدوات العسكرية غير التقليدية من قبل روسيا.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تسعى القوى الدولية إلى توسيع نفوذها وخدمة مصالحها في منطقة الساحل الإفريقي أكثر من تحقيق الاستقرار الأمني الفعلي.
2. غياب التنسيق بين هذه القوى جعل تدخلاتها محدودة الأثر في تحسين الوضع الأمني بالمنطقة.

3. التدخلات الخارجية أدت إلى ضعف الأنظمة السياسية لدول المنطقة، نتج عنه خلق فراغات أمنية استغلتها الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة.

4. التنافس الأمني الدولي ساهم في تفاقم التهديدات بدلا من الحد منها، مما كرس التبعية وساهم في ضعف المؤسسات المحلية.

وعليه، فإن مواجهة التهديدات الأمنية وتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي يقتضي تجاوز منطق التنافس، والانتقال الى تعاون دولي يقوم على مساعدة ودعم قدرات دول المنطقة، بدل الصراع والتنافس على النفوذ وتحقيق المصالح.

الهوامش:

¹ مبروك كاهي، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، مجلة تحولات، المجلد 1، العدد 1، 2019، ص 172.

² كريم مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا (الإمارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 12.

³ مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها"، مجلة افاق العلمية، المجلد 12، العدد 1، 2020، ص 530.

⁴ مصطفى موسى محمد علي، "أثر بناء الدولة على التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي"، دفا تر السياسة والقانون، المجلد 12، العدد 1، 2020، ص 6.

⁵ سفيان منصوري، "آفاق استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2016، 2017، ص 74

⁶ سمير قلاع الضروس، "منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الاستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية"، مجلة أكاديميا، المجلد 6، العدد 2، 2020، ص 337.

⁷ وهيبة دالع. السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي ظل حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2017)، (الجزائر: دار الخلدونية، 2017)، ص 102.

⁸ نفس المرجع، ص 103.

⁹ محمد فريد سالي، "الساحل والصحراء ما بين الإمكانات الاقتصادية وفرص الاستثمار الجاذبة وبين انتشار ظاهرة الإرهاب". مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية. 18 سبتمبر 2021 ، <https://tinyurl.com/mr2zke3m> ، تم الاطلاع عليه في 2025/04/13 على الساعة 18.31.

¹⁰ سمير قلاع الضروس، مرجع سابق، ص 343.

¹¹ رضوان بوهديل، الساحل الإفريقي التاريخ والجغرافيا ما بين الأزمة، النزاع والتهديدات الجديدة، (الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2022)، ص 31.

¹² راجح هواف، "الغاز في موريتانيا: احتياطات ضخمة تقود الى خارطة مغايرة"، الإذاعة الجزائرية، 11 فيفري 2024، <https://tinyurl.com/yzzzx4t8>، تم الاطلاع عليه في 2025/04/13 على الساعة 22.00.

¹³ رضوان بوهديل، مرجع سابق، ص 31.

¹⁴ سفيان منصوري، مرجع سابق، ص 77.

¹⁵ رضوان بوهديل، مرجع سابق، ص 33.

¹⁶ محمد خليفة، "منطقة الساحل الإفريقي بين التدخلات الغربية والأمن والتنمية"، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 05، العدد 2، 2022، ص 73.

¹⁷ عبد الله بلغيث، "التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية"، مجلة قراءات سياسية، المجلد 02، العدد 44، 2020، ص 46.

¹⁸ حنان لبيدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015)، ص. ص 95-98

¹⁹ مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مواجهتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص 510.

²⁰ عادل زقاع، سفيان منصوري، "واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 8، العدد 23، 2016، ص 158.

²¹ عمر فرحاتي، مريم براهمي، الأزمة في الساحل الإفريقي الخلفيات والأبعاد، (الجزائر: الدار الجزائرية، 2017)، ص 116

²² Mamane Dalatou, Jak Tohompon. "The West African Sahel Is Becoming a Drug Smuggling Corridor, UN Warns, as Seizures Skyrocket." *AP News*, April 19, 2024. <https://tinyurl.com/mvzt7b5s> (accessed May 9, 2025 at 23 :44).

²³ Atallah Rudolph. "Crisis in the Sahel: Trafficking." *Atlantic Council*, 2023. <https://tinyurl.com/uw8kuwzb> (accessed May 10, 2025 at 10.30).

²⁴ الأمم المتحدة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، نيويورك، 2000.

²⁵ بلغيث عبد الله، مرجع سابق، ص 51.

²⁶ رضوان بوهديل، مرجع سابق، ص 235.

²⁷ *International Affairs Review*, "Arms Trafficking: Fueling Conflict in the Sahel," *International Affairs Review*, February 28, <https://tinyurl.com/34k5v2km> (accessed May, 10.2025 at 10.30).

²⁸ أحلام بوكربوعة، "ليات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي في إطار الدبلوماسية الأمنية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني المجلد 12، العدد 3، 2022، ص 342.

²⁹ بلغيت عبد الله، مرجع سابق، ص 50.

³⁰ محمد مجدان، "التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي: المظاهر، الأسباب والانعكاسات"، مجلة دراسات استراتيجية، المجلد 12، العدد 23، 2016، ص 97.

³¹ نصير خلفه، "رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 4، العدد 1، ص 481.

³² المركز الليبي للدراسات الأمنية، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي: الأبعاد والسياسات، ورقة بحثية، (وحدة دراسات جنوب البلاد، 6 نوفمبر 2024، ص 24).

³³ سعيدة بن رقرق، "البعد الجيوبولتيكي للتنافس الأمريكي الفرنسي الصيني في منطقة الساحل الإفريقي"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 435.

³⁴ أحمد عسكر، "دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل"، مركز الاهرام لدراسات،

<https://tinyurl.com/yfzm427f>، تم الاطلاع عليه في 2025/05/20 على الساعة 03.25.

³⁵ Ministère des Armées. "BARKHANE – Passation de commandement de la base aérienne projetée de N'Djamena." *Ministère des Armées*, August 9, 2022. <https://tinyurl.com/bde37n5z>. (accessed June 10, 2025 at 05.55).

³⁶ **Associated Press.** "France Hands Over Last Military Base in Chad." *AP News*, January 30, 2025. <https://tinyurl.com/2vtzzkfs>, (accessed June 11, 2025, at 06 :30).

³⁷ كاهنة شاطري، "المقاربة الأمنية الفرنسية لإعادة بناء الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي: الدوافع والاستراتيجيات"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 12، 2018، ص 148.

³⁸ Arnaud Houenou Seminakpon, *La force Barkhane : nouvelle approche stratégique de sécurité et de défense de la France en Afrique, Paix et sécurité européenne et internationale*, 2015, <https://shs.hal.science/halshs-03150920v1>

³⁹ **Coalition for the Sahel.** "The Takuba Task Force Is Launched." *Coalition for the Sahel*, June 3, 2020 <https://tinyurl.com/542xzs9d> (accessed June 11, 2025, at 19 :30).

⁴⁰ CommonSpace.eu. "Task Force Takuba, the EU's Mission in the Sahel, Is Not Going According to Plan." *CommonSpace.eu*, January 27, 2022. <https://tinyurl.com/44axjat5>. (accessed June 12, 2025, at 5 :30).

⁴¹ عبد النور عنتر، المبادرات الأمنية في منطقة المغرب العربي والساحل، مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، تر: عومرية سلطاني، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 123.

⁴² -Représentation permanente de la France auprès de l'ONU – Genève. "France's Action in the Sahel." <https://tinyurl.com/yeb4wbeb?>. (accessed June 23, 2025 at 10:30).

⁴³ جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 2، 2014، ص 337.

⁴⁴ عبد الحليم غزلي، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة الساحل الإفريقي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الساحل ضمن استراتيجية القوى، النادي الوطني للجيش ن 02 مارس 2015، ص 82.

⁴⁵ سعيدة بن رقرق، مرجع سابق، ص 437 .

⁴⁶ عربي بومدين، "الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية"، مجلة قراءات إفريقية، العدد 19، 2014، ص 43

⁴⁷ نصير خلفه، مرجع سابق، ص 482.

⁴⁸ خديجة بن سعيد، "محدودية دور الأطراف الإقليمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التنافس الدولي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية. المجلد 13، العدد 1، 2022، ص 79

⁴⁹ محمد زكريا أبو الفضل، الساحل الإفريقي وصراع القوى الدولية: الدوافع والمآلات، 08 يناير 2024، <https://tinyurl.com/439dbnz>، تم الاطلاع عليه في 22 ماي 2025 على الساعة 14.30.

⁵⁰ عبد الحليم غزلي، مرجع سابق، ص 82.

⁵¹ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁵² رضوان بوهديل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة، (لأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2020)، ص 116.

⁵³ عاشور قشي، "التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام واليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 46.45، 2015، ص 85.

⁵⁴ رضوان بوهديل، جيوسياسية التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي الدول الهشة والفاشلة في مواجهة القوى الكبرى والصاعدة، مرجع سابق، ص 118.

⁵⁵ نسرين الصباحي، تعزيز الحضور: مظاهر وتحديات التواجد الصيني في الساحل الإفريقي، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 29 سبتمبر 2023، <https://tinyurl.com/4zchw8wb> ، تم الاطلاع عليه في 03 جوان 2025 على الساعة 13:25.

⁵⁶ عبد الرحمان حكيمات، "استراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا"، في العرب والصين مستقبل العلاقة مع قوة صاعدة، تحرير مروان قبلان، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022)، ص 525

⁵⁷ مصطفى شفيق علام، التنمية بالعسكرة.. الاستراتيجية الصينية الجديدة في إفريقيا، "مجلة البيان"، 335 (2016)، <https://tinyurl.com/2x9965ax> تم الاطلاع عليه في 25/06/2025 على الساعة 9.30.

⁵⁸ محمد مكرم بلعاوي ، ما موقع إفريقيا في عقيدة الصين العسكرية، 15 سبتمبر 2024 ،

<https://tinyurl.com/njephusm> ، تم الاطلاع عليه يوم 25 جوان 2025 على الساعة 18:45.

⁵⁹ Truth Nigeria. "China's Strategic Gambit in the Sahel: Filling the Void Left by the West." *Truth Nigeria*, 2025. <https://tinyurl.com/5cskk5f6> (accessed June 14, 2025 at 12:30)

⁶⁰ علي أبو مريحيل، "الصين تطمح لملء الفراغ العسكري في الساحل الأفريقي"، *العربي الجديد*، 3 مارس 2024، تم الاطلاع عليه في 9 يوليو 2025، <https://tinyurl.com/yc5u6b8p>، تم الاطلاع عليه في 25 جوان 2025 على الساعة 16:00.

⁶¹ أحمد عسكر، كيف تستغل روسيا أزمات الغرب في الساحل؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أغسطس 2023، ص2.

⁶² نوال يومليك، "أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الأفريقي على النفوذ الفرنسي"، *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، المجلد 10، العدد 1، 2023، ص168.

⁶³ شيماء محي الدين، تحولات الاستراتيجية الروسية في إفريقيا: من الرابع. مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 13 يوليو 2021، <https://tinyurl.com/2usvkcuv>، تم الاطلاع عليه في 28/06/2025 على الساعة 19:20.

⁶⁴ شيماء محي الدين، نفس المرجع.

⁶⁵ Christopher M. Faulkner and Raphael Parens، "Russia in Africa: Private Military Proxies in the Sahel," *Georgetown Journal of International Affairs*, March 24 2025, <https://tinyurl.com/yseub6ct>. accessed 20/06/2025 at 14:55

⁶⁶ – Ibid.

⁶⁷ محفوظ ولد السالك، المجال العسكري بوابة القوى الدولية لتعزيز نفوذها بالساحل الأفريقي، الجزيرة نت، 30 يوليو 2024، <https://tinyurl.com/yck3twcp>، تم الاطلاع عليه في 28/06/2025 على الساعة 20.30.

⁶⁸ عماد قاسمي، "دور التنافس حول منطقة الساحل بالقارة الإفريقية في صنع الدول الفاشلة"، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية*، العدد 23، 2024، ص174.

⁶⁹ Charles A. Ray، "Is the United States Losing the Sahel?" *Foreign Policy Research Institute (FPRI)*, May 7, 2024 <https://tinyurl.com/3jvuxntn> . (accessed June28,2025, at 17:55).

⁷⁰ عماد قاسمي، مرجع سابق، ص174.

⁷¹ تصاعد التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي: مالي وتشاد نموذجا. "اخبار المدينة " 24 سبتمبر 2021، <https://tinyurl.com/y3ehwexs>، تم الاطلاع عليه في 28 جوان 2025. على الساعة 18:30.

⁷² France's Action in the Sahel, Ibid.

⁷³ Ibid

⁷⁴ Stephen Osaherumwen Idahosa, *Foreign Powers and Counter-Terrorism Operations in the Sahel Region*, PDF, *E-International Relations*, June 17, 2024 , <https://www.e-ir.info/pdf/105214>

⁷⁵ Sronski, Paul. "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region." *Carnegie Endowment for International Peace*. February 2, 2023. <https://tinyurl.com/bd7dd5kb> _ (accessed June28,2025, at 21.00).

⁷⁶ Ibid

⁷⁷ Reda El Fellah, "The Dragon's Game in the Sahel," *ACCORD – The African Centre for the Constructive Resolution of Disputes*, January 30, 2024, <https://tinyurl.com/2x5vbhzw> .(accessed June 28, 2025)

⁷⁸ China's Strategic Inroads in African Sahel Region," *The Economic Times*, January 12, 2023, <https://tinyurl.com/4k4nw2ka> . (accessed June 28, 2025, at 15 :30).

⁷⁹ Arieff, Alexis. *U.S. Policy in the Sahel*. CRS Report No. TE10044. Congressional Research Service. January 31, 2024, <https://tinyurl.com/56drfxb2> . (accessed June 28, 2025 at 18 :16).

⁸⁰ ThePrint. "Still Awaiting Thanks for Stopping Islamists in Sahel, Macron Says." *ThePrint*, 2025. <https://tinyurl.com/mrx85rdv> . accessed July 1, 2025, at 19 :25).

⁸¹ Sronski, Paul. "Russia's Growing Footprint in Africa's Sahel Region. Ibid.

⁸² China's Strategic Inroads in African Sahel Region. Ibid.